



روسيا: تشيد بدور الكويت وتشدد على وقف العمليات القتالية باليمن



أشادت الخارجية الروسية بالدور الذي تلعبه دولة الكويت من أجل تحقيق التسوية السياسية في اليمن. وقالت المتحدث باسم الخارجية الروسية ماريا زخاروفا أثناء مؤتمر صحفي في موسكو أن دولة الكويت تلعب دوراً إيجابياً في المساعي السياسية الرامية إلى إيجاد تسوية في اليمن. وأشارت في هذا الصدد إلى استضافة دولة الكويت للمفاوضات الرامية إلى تسوية النزاع في اليمن والتي تجري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. ولفتت زخاروفا إلى أهمية استعداد الأطراف اليمنية المجتمعة في دولة الكويت لتحقيق السلام واتخاذ

خطوات محددة على هذا الطريق بالرغم من استمرار الخلافات بينها. وشددت على أهمية "تخفيف حدة العمليات القتالية على الأرض والالتزام عموماً بوقف إطلاق النار" من أجل تعبئة أجواء إيجابية لدفع العملية التفاوضية. وأكدت زخاروفا عزم بلادها مواصلة الجهود الرامية إلى دعم العملية التفاوضية بين القوى اليمنية والعمل مع الأطراف المعنية للوصول إلى حلول سياسية على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

الميثاق



أنجز المهمة وسلمها المحافظات الجنوبية

الاشتراكى يطلب من الرياض ثمن الخيانة

تتابع قيادات الحزب الاشتراكي اليمني في الرياض المخصصات المالية الشهرية لقيادات الحزب والتي تتلقاها من السعودية منذ بداية العدوان على بلادنا وشعبنا. نظير الدور الذي تؤديه قيادات الحزب إلى جانب قوات العدوان الذي تقوده السعودية.

أحمد المخلافي

مؤيدة وداعمة للعدوان السعودي منذ 26 مارس 2015م.. وأن هذه المسرحية مفضوحة لدى الجميع.. وبينت المصادر أن الفار هادي تعتمد أن يبرز خبر قيادة الاشتراكي في وسائل الاعلام ليؤكد تورط الحزب الاشتراكي اليمني في الحرب وفي جرائم تعز من خلال اشادته بدور سكرتير الحزب الاشتراكي اليمني في تعز «الصنوي»، ليفضح بذلك دور الحزب في الأحداث الدامية ضمن ما يسمى بالمقاومة الشعبية». وهذا مثل رداً واضحاً على قيادات الحزب التي تحاول أن تقدم الاشتراكي وكأنه يرى ولا علاقة له بمؤامرة العدوان على الشعب اليمني.

تعيين القيادات العسكرية والتنفيذية والأمنية على أعضاء الحزب دون غيره. وكذلك تطالب قيادة الاشتراكي باعتماد رواتب من اللجنة الخاصة السعودية لعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وسكرتيري منظمات الحزب في المحافظات أسوة بما يحصل عليه حزب الإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب الرشد. وأشارت المصادر إلى أن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني أبلغت الفار هادي وبن دغر رفضهم لأي تعيينات من حزب الإصلاح في المحافظات الجنوبية أو من التنظيم الناصري أو حزب الرشد أو غيرهم. وأنه لولا عناصرهم لما دخلت قوات التحالف المحافظات الجنوبية. وسخرت المصادر من بيان الاشتراكي الذي زعم فيه تأييده لما يسميه بالشرعية، في الوقت الذي يدرك القاصي والداني أن قيادات الاشتراكي تقف

وأكدت مصادر مطلعة أن أغلبية قيادات الاشتراكي تتواجد في الرياض منذ بداية العدوان وهم من ضمن طابور العملاء الذين يقدمون المعلومات والأحداثيات للسعودية إضافة إلى أنهم دمجوا الحراك الانفصالي للعمل ضمن القوات الغازية التي احتلت عدن وبقية المحافظات الجنوبية. وكشفت المصادر لـ«الميثاق» عن أن إبراز قيادات الاشتراكي إعلامياً الأيام الماضية جاء على خلفية اعتراضهم على تعيين علي محسن الأحمر وكذلك سعيهم للسيطرة على القيادات العسكرية والتنفيذية والأمنية في المحافظات الجنوبية باعتبار أن الجناح المسلح للحزب الاشتراكي المتمثل بالحراك الانفصالي هم من سلموا المحافظات الجنوبية لقوات تحالف العدوان. وأوضحت المصادر أن قيادات الحزب الاشتراكي اليمني تطالب السعودية والفار هادي بحصر

بحاح يستعد.. وبن دغر «مخلوع» لا محالة

مصطفى محمد

اليوم الاسبوع الماضي أن حكومة بن دغر غير شرعية وغير متوافق عليها ومعينة من شخص لا شرعية له.

واستند الزعيم في إعلان هذا الموقف إلى مرجعيات وحقائق لا يمكن لأي طرف تجاوزها خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة التي يجب أن تشارك فيها كل الأطراف السياسية. بالتأكيد يشعر بن دغر بحتمية رحيله من المشهد السياسي الذي دخله من بوابة الدماء والسحل ليخرج منه مكرهاً بعد مشاركته في العدوان السعودي الذي ارتكب جرائم حرب وإبادة جماعية بحق شعبنا اليمني.

وهذه النهاية غير المأسوف عليها قرار اتخذته بن دغر بنفسه، ودفعه حب السلطة إلى السقوط في هذا المستنقع، غير مدرك أن الرقص على الحبال وإجادة فن «المشاورات» يختلف عن الرقص على رؤوس الأفاعي.. ولا نستبعد أن هادي الذي ظل يبغض بن دغر ولدغ كثيراً من مؤامراته هو من أراد أن يتخلص من بن دغر قبل غيره بتعيينه رئيساً لحكومة الرياض ليضمن خروجه معه من الحياة السياسية نهائياً. وفي الوقت الذي تواصلت مشاورات الكويت التقدم، يزداد بن دغر هلعاً وعصبية وبات يدرك أخيراً أن نهايته تقترب وأن اجتماعاته ومنصبه مجرد حبل مشنقة وسقوطه النهائي بات وشيكاً.. وفي الباب ينتظر بحاح للدخول!!

مشاورات الكويت تتحرك ببطء شديد وبثقل يكاد يخنف أنفاس الشارع اليمني والمراقبين السياسيين، لكنها رغم ذلك تتحرك إلى الإمام ويبدو أنه لم يعد بمقدور تجار وأمرء الحروب وعملاء الرياض دفع المشاورات للخلف ثانية، لأن ذلك أصبح مستحيل بعد نفاذ مرحلة الهرولة ووصول راكبي الموجات إلى نفق مسدود. ومهما حاول وفد الرياض أن يلعب بالوقت وجر المشاورات إلى تشكيل لجان متخصصة، هروباً من الاتفاق أولاً على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة انتلافية أو عودة حكومة خالد بحاح باعتبارها حكومة شرعية نالت الثقة من مجلس النواب، فليس أمامهم مهما تهربوا أية خيارات بديلة، إلا القبول بـ«خلع» بن دغر و«ترحيل» حكومته غير الشرعية.. ويزداد الخناق الذي يطوق رقبة بن دغر قدرة على الاطاحة بهذه الحكومة غير الشرعية يوماً بعد آخر خاصة بعد أن حدد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام موقف الوفد الوطني بشكل واضح حول هذه القضية تحديداً. فقد أكد الزعيم- في الحوار الصحفي الذي أجرته معه قناة روسيا

التنظيم السري للإخوان في الإمارات يمد إخوان اليمن بـ«مليون» درهم



المسندة إليهم من قبل إدارة التنظيم، فاخص المتهم السادس عشر بعضوية اللجنة التربوية التابعة لمكتب دبي التابع للتنظيم السري.. وواجهت المحكمة المتهمين بالتهمة وأنكر جميعهم ما أسند إليهم من اتهامات جملة وتفصيلاً.

واختص المتهم السابع عشر

تعقد المحكمة الاتحادية العليا اليوم الاثنين جلسة ثانية للنظر في قضية تنظيم الإخوان المسلمين اليمني في دولة الإمارات العربية المتحدة، المتهم فيها 19 شخصاً "خمس إماراتيين، و 14 يمنياً" حيث سيتم الاستماع لمرافعة الدفاع. هذا وكشفت النيابة العامة الإماراتية خلال وقائع جلسة المحاكمة التي عقدت الإثنين الماضي أن التنظيم السري الإماراتي أمد إخوان اليمن بمليون درهم". ووجهت النيابة العامة الاماراتية للمتهمين من الأول إلى الثالث عشر والخامس عشر، تهماً بإنشاء وتأسيس فرع لتنظيم الإخوان المسلمين في دولة الإمارات بغير ترخيص من الحكومة، كما علم المتهمون من الرابع عشر إلى التاسع عشر عدا الخامس عشر بوقوع الجريمة، ولم يبادروا لإبلاغ الجهات الإماراتية المختصة بذلك. وبحسب النيابة فقد جمع المتهمون من الأول إلى الثالث عشر تبرعات وأموالاً دون ترخيص مسبق، كما انضم المتهمون من السادس عشر وحتى التاسع عشر للتنظيم السري غير المشروع في دولة الإمارات والمقضى بحله، والذي يدعو إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإمارات، بهدف الاستيلاء عليه، مع علمه بأغراضه. وشارك المتهمون في الأعمال